

خريطة دعم اسنهرالك البترول فى العالم... أين نقع مصر ؟



www.idsc.gov.eg

تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصرى

مقدمة

يعدُّ البترول من أهم السلع الإستراتيجية التي تستخدمها كل من الدول المتقدّمة والنامية، لما له من أهمية عالية فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهو ما يجعله مورداً رئيسياً وهاماً تسعى مختلف الدول لتوفيره. وفى هذا الإطار تتباين دول العالم فى سياساتها الداخلية نحو الاستهلاك المحلى للبترول، فبعض الدول تقدّم دعماً - بدرجات متفاوتة - والبعض الآخر يفرض ضريبة على الاستهلاك.

وفى ظل التوفّعات المستقبلية يظل البترول المصدر الرئيسى للطاقة، مقارنةً بمختلف مصادر الطاقة الأخرى، ومع ارتفاع تقديرات أعداد السكان ونمو الاقتصاد العالمى فإنه من المتوقع زيادة حجم استهلاك البترول عالمياً فى السنوات المقبلة.

ومع ارتفاع الأسعار العالمية للبترول قامت مصر بزيادة مخصصات دعم المنتجات البترولية لتصل إلى ٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مقارنةً بـ ٤٠ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتظل مصر ضمن مجموعة الدول التي تقدّم دعماً مرتفعاً للمنتجات البترولية.

يهدف هذا التقرير إلى تحديد موقع مصر ضمن خريطة دعم استهلاك البترول فى العالم، وتحليل الاتجاهات المستقبلية للسوق البترولية، وانعكاسات ذلك على منظومة استهلاك البترول العالمية والمحلية. ويتم ذلك من خلال ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول تطور حجم استهلاك وإنتاج البترول فى العالم ومصر، ويعرض القسم الثانى تطوّر دعم المنتجات البترولية فى مصر، ويتناول القسم الثالث إلى أين يتجه حجم استهلاك البترول فى المستقبل؟.

حقائق هامة

- ارتفع الاستهلاك العالمى من الطاقة بنسبة ٢,٤% فى عام ٢٠٠٧ مقارنةً بعام ٢٠٠٦.
- يأتى البترول فى مقدّمة مصادر استهلاك الطاقة عالمياً، حيث يُمثّل ٣٥,٦% من إجمالي استهلاك الطاقة عام ٢٠٠٧، يليه الفحم والغاز الطبيعى بنسبة ٢٨,٦% و ٢٣,٨% على التوالى خلال نفس العام.
- ارتفع كل من الإنتاج والاستهلاك العالمى من البترول بحوالى ٩,٣% و ١٠,٤% على التوالى فى عام ٢٠٠٧ مقارنةً بعام ٢٠٠١.
- ارتفع سعر خام برنت العالمى منذ عام ٢٠٠١ بصورة كبيرة ليبلغ ٦٥,١ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٦، واستمر ارتفاعه خلال عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٣٥,٦٤ دولاراً للبرميل فى ١٥ يوليو ٢٠٠٨.
- من المتوقع استمرار البترول كمصدر رئيسى للطاقة حتى عام ٢٠٣٠، حيث يتوقع أن تتراوح مساهمته من بين أنواع الطاقة المستهلكة عالمياً بين (٣٣% - ٣٥,٣%) فى المتوسط وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٣٠.
- تشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع حجم الاستهلاك العالمى من الطاقة حتى عام ٢٠٣٠، ليسجّل نحو ٦٩٥ ألف تريبليون وحدة حرارية بريطانية خلال عام ٢٠٣٠.
- على المستوى المحلى، انخفض الإنتاج من البترول بنحو ٦,٣% ليصل إلى ٧١٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٧ مقارنةً بنحو ٧٥٨ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠١ وذلك ضمن سلسلة من الانخفاضات منذ عام ١٩٩٥، بينما ارتفع الاستهلاك المحلى من البترول بنحو ١٨,٨% ليصل إلى ٦٥١ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٧ مقارنةً بنحو ٥٤٨ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠١.
- تعدّ مصر ضمن مجموعة الدول الأكثر دعماً للبترول، بما يجعل أسعار بيع منتجات البترول (بنزين - سولار) أقل من الأسعار العالمية للبترول الخام، وأيضاً أقل من الأسعار العالمية للمنتجات البترولية ذاتها.
- احتلت مصر المرتبة التاسعة من حيث الدول الأكثر دعماً للبنزين، حيث تمّ دعمه بنحو ٣٣ سنتاً أمريكياً للتر عام ٢٠٠٦ (بما يعادل ١,٩٠ جنيه للتر)، بينما احتلت المرتبة الخامسة من حيث الدول الأكثر دعماً للسولار، حيث تمّ دعمه عام ٢٠٠٦ بنحو ٥٧ سنتاً أمريكياً للتر (بما يعادل ٣,٢٢ جنيه للتر)، وقد احتلت كل من تركمنستان، وفنزويلا، وإيران المراتب الثلاث الأولى من حيث الدعم المقدّم فى كلا النوعين.
- تعدّ المنتجات البترولية أكبر البنود استحواداً على الدعم فى مصر، حيث بلغ الوزن النسبى لدعم المنتجات البترولية حوالى ٧٢% من إجمالي قيمة الدعم - والتي بلغت نحو ٨٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - بقيمة بلغت حوالى ٦٠,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- السولار أعلى البنود استحواداً على دعم المنتجات البترولية خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧)، حيث استحوذ فى المتوسط على ٣٨,٤% من إجمالي دعم المنتجات البترولية، يليه دعم الغاز الطبيعى بنسبة ٢٢,٧%.